

التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية

المدرس المساعد
فوزية خدا كرم (*)

المقدمة

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تتطلب من الدول النامية مراجعة مسارها التنموي ، إذ بات من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهداها المنفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة ، كما أن المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر التي لا تستطيع دولة بمفردها من تحملها ، وهذا ما يدفع التوجه الدولي نحو التكامل الاقليمي الذي بات يزداد يوماً بعد آخر . واصبحت الدول الكبرى تلجأ لحيطها الاقليمي وتحاول أن توسعه ، فالولايات المتحدة تنشيء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وتدعو لإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين ، وتجعل من المحيط الهادئ منطقة امتداداً اقليمياً لها من اجل الدخول في تكتل مع الدول الآسيوية وأستراليا ، وأوروبا بعد أن حققت الحلم الأوروبي الكبير وضمت دول أوروبا الشرقية لها ، بدأت الحديث

الملخص

ان التطورات التي تجري في العالم المتقدم السياسية منها والاقتصادية من شأنها ان تشكل محفزاً للدول النامية للقيام بإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية تخدم مصالحها وتمكنها من مواجهة عالم اليوم الذي هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى ، حيث ان التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفقا عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية ، باعتبارها الوسيلة الأكثر ضماناً للوصول الى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية ، وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والأساليب والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة .

ومن اجل بناء تكتلات اقتصادية بين الدول النامية تستطيع ان تواكب روح العصر فإن الامر يتطلب تنمية الموارد البشرية وتكوين المهارات و التقليل من درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية و العمل على نبذ الخلافات الناشئة بين الدول النامية ، و اتخاذ خطوات جادة نحو بناء المؤسسات الديمقراطية ، باعتبارها الطريق السليم للوصول الى الاستقرار السياسي وصيانة المكاسب .

عن " مبادرة العمالة " عبر الاطلسي بين القارة الأوروبية والأمريكية . ولم يقتصر هذا التوجه على امريكا واوروبا بل تعدى الى آسيا وافريقيا .

أن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية وقيام تكتلات إقتصادية اقليمية في الدول النامية هو ما يدفع لبحثها في محاولة لبيان العلاقة بين تنامي هذه الظاهرة واثرها على تحارب الدول النامية مع محاولة بيان فرص نجاحها أو فشلها في الدول الاخيرة . ولأجل تناول الموضوع ستعتمد الى تقسيمه على ثلاثة محاور وخاتمة ، تتضمن المحاور ما يأتي:

المحور الاول : واقع التكتلات الاقتصادية وآفاقه المستقبلية

المحور الثاني : التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم .

المحور الثالث : التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية .

المحور الأول : واقع التكتلات الاقتصادية وآفاقه المستقبلية

اولاً : واقع ظاهرة التكتلات الاقتصادية

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة في النصف الاول من تسعينات القرن الماضي، وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي بهدف إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق

العلاقات الدولية في اطار ما يسمى با لنظام الدولي الجديد ، أثر واضح على المستوى العالمي ، وقد أختلفت طبيعة هذا الأثر حسب ما إذا كانت الدولة نامية أم صناعية ، ومن أهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم اجمع ما شهده يوم 15 نيسان 1994 حيث تم التوقيع من قبل مائة واحد عشر دولة على اتفاقية " مراكش " لإنشاء منظمة التجارة العالمية ، ايداناً لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية ، وما يسمى ب "العولمة " التي الى جانب وجهها الاقتصادي لها اوجه اخرى سياسية وثقافية واجتماعية . (1)

وبغض النظر عن الكثير من التعريفات التي أعطيت من قبل الباحثين لمصطلح العولمة ، حيث نظر كل منهم إليها بحسب اختصاصه او ركز على جانب من جوانبها ، إلا انه يمكن القول ان العولمة ، حسب رؤية بعض الباحثين ، ليست الا " مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي ، الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة ، الى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة انتاجية كونية ... وادارة

استهلاكية موحدة على صعيد العالم مستخدمة في ذلك سيطرتها على مؤسسات الاتصال والاعلام والاعلان العملاقة . وعن حجم وعدد هذه الشركات يفيد تقرير الاستثمار في العالم انه حدث توسع هائل في عدد هذه الشركات خلال السنوات الاخيرة ، حيث ارتفع من 7000 شركة عام 1970 65000 شركة عام 2000 ويقارب 85000 شركة منتسبة لها موزعة على مختلف أنحاء العالم ،⁽⁴⁾ ولاشك أن هذا العدد في تزايد حتى الان .

وقد تضاعفت مبيعات هذه الشركات أكثر من مرتين بين عامي 1970 و 1992 فزادت من 2 و 4 تريليون دولار الى 5 و 5 تريليون دولار ، وتجاوزت القوة المالية للعديد من هذه الشركات القوة الاقتصادية للعديد من الدول .⁽⁵⁾

واذا نظرنا الى التوزيع الجغرافي لهذه الشركات تجد أن 418 شركة عابرة للقوميات من أصل 500 شركة هي الاكبر في العالم توجد مقراتها الرسمية في واحدة من 18 دولة عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oecd) ، علماً بأن عدد الدول الاعضاء في هذه المنظمة يبلغ 26 دولة ، وهذه المنظمة

اقتصادية شديدة العلاقات على مستوى العالم .⁽²⁾

فالعولمة تهدف الى جعل الاقتصاد العالمي مترابطاً ومتشابكاً وذلك من خلال اندماج الاسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال الاموال والايدي العاملة والتكنولوجيا ضمن اطار حرية الاسواق ، وهذا ما يؤدي الى خضوع العالم لقوى السوق العالمية وما يصاحبها من اختراق للحدود القومية وانحسار كبير في سيادة الدولة عائد الى ان مقومات السيادة الاقتصادية اصبحت عالمية بدلاً من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية .

وبهذا المفهوم تختلف العولمة عن مفهوم الاقتصاد الدولي " العالمية " الذي يركز على العلاقات الاقتصادية بين الدول ذوات السيادة ، أي ان الدولة تشكل العنصر الاساسي في مفهوم " العالمية " في الاقتصاد الدولي في حين ان الشركات عابرة القوميات تشكل العنصر الاساسي في مفهوم العولمة .⁽³⁾

ويتجلى دور الشركات عابرة القوميات من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر ، وتوزيع العملية الانتاجية وتكاملها ، اضافة الى دورها البارز في اشاعة نمط استهلاك محدد وثقافة

تمثل أساساً الدول الرأسمالية الأكثر أهمية في العالم ، فالأغلبية الساحقة لمقار الشركات متعددة الجنسية موزعة تقريباً بين أمريكا وأوروبا واليابان ، حيث هناك 153 شركة في أمريكا و 155 شركة في أوروبا الغربية و 141 شركة في اليابان ، وهذه الدول هي من الدول الصناعية الكبرى . (6)

ويبدو من العرض السابق مدى سيطرة الرأسمالية العالمية على الساحة الاقتصادية من خلال النمو المتسارع لظاهرة العولمة وبروز معظم تجلياتها من خلال هيمنة الشركات عابرة القوميات على النشاط الاقتصادي العالمي ، والعمل على جعل الدول ، في مختلف أنحاء العالم المتقدم منه والنامي ، تفكر بل وتعمل على خلق اطار خاص للتعاملات الاقتصادية ، خاصة التجارية منها ، على شكل تكتلات اقتصادية معظمها على اساس اقليمي .

ثانياً : تنامي التوجه الى التكتلات الاقتصادية وآفاقه المستقبلية

لا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة ، بل ترجع على الاقل الى بداية القرن العشرين ، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية ، الا ان الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه الى

انشاء هذه التكتلات ، أو الدخول فيها ، خصوصاً من قبل الدول المتقدمة . حيث يمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الاخير من القرن العشرين جعل منها سمة اساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ويعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع الى التغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي في سبعينيات القرن الماضي ، والتي تمثلت في انهيار نظام "بريتون وودو " لاسعار الصرف الثابتة للعملة ، والتحول الى نظام اسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع اسعار الطاقة وتقلبات حادة في اسعار العملات الرئيسية ، وبلوغ ازمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينات ، الامر الذي ادى الى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية ، مما أثر سلباً في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية الى الاسواق العالمية .

علاوة عن انهيار الدول الاشتراكية وتزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر ، مما دفع الى التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية وبشكل اكبر وعلى نطاق واسع ، فظهرت في أمريكا

كالتجمع الكبير الذي ضم معظم دول
آسيا والباسفيكي (APEC) .

وفي ظل هذه التوجهات وغيرها
تحول ميدان الصراع بين القوى الكبرى في
العالم الى الميدان الاقتصادي وبرزت
التكتلات الاقتصادية لتكون ظاهرة
معاصرة ، ومهما تباينت دوافع انشائها
فأن مجرد بروزها بهذا الزخم على صعيد
العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد قوة
العوامل التي دفعت الى وجودها .

ويمكن تخيص أهم الملامح والمضامين التي
ميزت هذه الظاهرة بالاتي⁽⁸⁾ :

1- من حيث طبيعتها فأنها تأتي
تجسيدا للحصول على تحولات
هيكليّة جذرية في البناء
الاقتصادي الدولي ، بما فيه
اعادة توزيع الادوار والمواقع
النسبية للمشاركين فيه وبالتالي
تأثيره في العلاقات الاقتصادية
التي تنتج عنه .

2- من حيث شمولها فانها تغطي
أهم المشاركين في الاقتصاد
الدولي ، بل تتعدى ذلك
لتشمل غيرهم في مختلف انحاء
العالم مما يجعلها ظاهرة دولية
في ابعاد حدودها .

اللاتينية تجتمعات كالسوق الجنوبي "
ميركوسور" والسوق الكاريبي "كاريكوم" ،
وتجمع "الاندين" ، وفي اسيا تجمع
"الاسيان" لدول جنوب شرق اسيا ،
وتجمع "الساارك" لدول جنوب اسيا ،
وفي افريقيا السوق المشتركة لجنوب شرق
افريقيا ، وتجمع الجنوب الافريقي للتعاون
والتنمية والجماعة الاقتصادية لغرب
افريقيا،⁽⁷⁾ علماً بأن بعض هذه التكتلات
انشأ في وقت سابق على اثير الاتحاد
السوفيتي .

ولعل من أهم الاسباب التي
ادت الى هذا التوجه نحو التكتلات
الاقتصادية في الدول النامية بالذات
تكمن فيما شهدته السنوات الاخيرة من
عقد الثمانينات واول عقد التسعينات
من القرن الماضي من اتجاه واضح نحو
مزيد من التكتل الاقتصادي بين
مجموعات الدول المتقدمة بعد ان حل
التحدي الاقتصادي محل التحدي الامني،
فتوصلت دول السوق الأوروبية المشتركة
الى معاهدة "ماستريخت" عام 1991 ،
والتي تم بموجبها تحول السوق الى اتحاد
اوروبي ، ثم ما لبثت الولايات المتحدة ان
أعلنت عام 1992 انشاء منظمة التجارة
الحرّة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ،
وفي نفس الاتجاه ظهرت تكتلات عملاقة

3- ومن حيث ابعادها فأشها ظاهرة

اقتصادية في منطقتها وسياسية
واستراتيجية في ترابط واتصال
حلقاتها .

وبهذا يبدو العالم من خلال هذه
التكتلات أكثر ديناميكية من أي وقت
مضى في عصر يصعب فيه التمييز بين ما
هو اقتصادي وما هو سياسي . ولغرض
التفصيل سنوضح في المحور اللاحق
التكتلات الكبرى في العالم .

المحور الثاني : التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم

1- التكتل الاقتصادي الاوربي :

يعتبر الاتحاد الاوربي من أكبر
التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها
اكتمالاً حيث البنى والهيكل التكاملية،
ومن حيث الاستمرار في استكمال المسيرة
التكاملية . فلا يكاد يمر حدث على
المستوى الاوربي الا يؤكد أن المسيرة
الاوروبية كانت ولا تزال مسيرة عدة دول
خلفت وراءها نزاعات تاريخية مريرة ،
وتتجمع الان حسب ما تمليه مصالحها
المادية المتفاوتة ويتحول الاتحاد الاوربي
بهذا المنظور الى مجموعة دولية اقليمية
بزعامة مهيمنة تتباين بصدها التنبؤات .
ومن حيث الامكانيات فأن هذا التكتل
يهيمن تجارياً على أكثر من ثلث التجارة

العالمية ، حيث يحقق حجم تجاري
خارجي يصل متوسطه الى حوالي 150
مليار دولار ، وهو بذلك يفوق تجمع "
النافتا " . كما يصل الدخل القومي لهذا
التكتل الى ما يزيد على 7 الاف مليار
دولار ، وهو أكبر دخل قومي في العالم ،
كما انه يعتبر أضخم سوق اقتصادي
داخلي حيث بلغ عدد سكانه 380
مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي
مرتفعة نسبياً . (9)

ويلاحظ ان التكتل الاقتصادي
الاوربي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه
الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة الى أن
يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام
الاقتصادي العالمي الجديد في هذا القرن ،
ويمكن ان نتلمس ذلك بوضوح من خلال
أهداف هذا التكتل والتي وان كانت تركز
على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية
للاتحاد الا انها تنص بشكل صريح على
سعي الاتحاد خلال هذا القرن للعب دوراً
أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية
بل وحتى السياسية . وهذا ما يدعم
فرضية الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات
الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة
اقتصادية على جميع الاصعدة .

2- التكتل الاقتصادي لأمريكا

الشمالية (NAFTA) :

تعتبر مصادقة الكونكرس الأمريكي عام 1993 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل ، علماً بأن سريان هذه الاتفاقية لم يبدأ الا في عام 1994 ، وقد ضمت كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وهو كما يفهم من الاتفاقية المنشئه له مقترح امام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية .

ان حجم وامكانيات هذا التكتل ، بالرغم من انه لا يضم الا ثلاث دول ، يمثل اكبر منطقة تجارة حرة في العالم ، حيث بلغ حجم اقتصاده عند النشأة ما يقارب 7 تريليون دولار ، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة ، كما يصل الناتج المحلي الاجمالي له الى 670 مليار دولار ، وحجم التجارة الخارجية له الى 1017 مليار دولار ، ناهيك عن الامكانيات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة .⁽¹⁰⁾

وتبدو أهداف هذا التكتل لا تختلف عن أهداف الاتحاد الأوروبي ، فهي بعد

تحقيق اقتصاد قوي للدول الاعضاء ، تعطي كل اولوياتها للقدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الاخرى الصاعدة على المستوى العالمي ، وبالاخص الاتحاد الاوروي .

3- التكتل الاقتصادي الاسيوي :

لا تزال آسيا احدى الساحات المهمة في العالم التي من المنتظر ان تشكل تكتلاً اقتصادياً عملاقاً يضاهي تكتل الاتحاد الاوروي أو " النافتا " ، خاصة اذا نظرنا الى الدولتين القويتين في المنطقة ، اليابان والصين ، وحتى اليوم يمكن تمييز محورين للتكتل الاقتصادي في منطقة شرق وغرب الباسفيكي :

الاول يتمثل في رابطة جنوب شرق آسيا والمعروفة بأسم " الاسيان " (ASEAN) والثاني يتمثل في جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسفيكية والمعروفة بأسم (APEC) i- رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) :

يتكون تكتل الآسيان من ستة دول هي : تايلاند ، سنغافورة ، ماليزيا ، بروناي ، اندونيسيا . وقد انشئ هذا التكتل عام 1967 وكان هدفه ان يكون حلفاً سياسياً مضاداً للشيوعية ، الا ان القلق المشترك الذي ساد مختلف دول المجموعة نتيجة الاضرار التي لحقت بهم جراء الاجراءات الحمائية المتبعة من قبل

الاقتصادي العملاق كرد فعل على اعلان
اوروبا الموحدة عام 1992.

وتأتي الخطوات المتلاحقة لتطور
هذا المنتدى الاقتصادي وتحوله الى تكتل
اقتصادي فعلي من الرغبة المشتركة لكل
من اليابان والولايات المتحدة وادراكهما
ان هذه الخطوة تحقق مكاسب للجميع .
ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي لهذا التجمع
حوالي 13 تريليون دولار ، وهو ما يمثل
نصف الناتج القومي الاجمالي العالمي ،
فضلاً عن سيطرته على حوالي 50% من
التجارة العالمية .⁽¹²⁾ غير ان نجاح هذا
التكتل العملاق يتوقف على قدرة اليابان
على تفهم طبيعة الدول الاسيوية الاخرى
التي تأبى الهيمنة والسيطرة فأذا نجحت
اليابان في فهم هذه الدول اضافة الى
تقديمها مساعدات اقتصادية لدول تلك
المنطقة ومساهمتها في حل مشاكلها ، فإن
ذلك من شأنه ان يجعل من اليابان قوة
اقتصادية تقود تكتلاً اقتصادياً في جنوب
شرق آسيا ن يكون من اكبر التكتلات
التي تؤثر في مستقبل الاقتصاد العالمي في
القرن الحادي والعشرين .⁽¹³⁾

ان هذه التكتلات الاقتصادية
الكبيرة ، والتي وصل البعض منها الى
اطواره الاخيرة من الاكتمال والنضج ،
تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في

الولايات المتحدة واوروبا تجاه صادرات
تلك الدول جعلها تركز على التعاون
الاقتصادي فيما بينها .

وهكذا طرح رئيس وزراء ماليزيا عام
1990 فكرة انشاء تكتل اقتصادي
تجاري بين دول الرابطة " الاسيان " ، وقد
ارسى هذا التكتل خطوة هامة على طريق
تأسيس جبهة منظمة ، مضادة للتكتلات
الاخرى ، في جنوب شرق آسيا

ومع محدودية النمو في التعاون
الاقتصادي وتكامل الاسواق بين دول
التكتل فإنه اصبح من الملاحظ ان دوره
في التجارة الدولية يتزايد باستمرار ، فبعد
أن كانت المجموعة لا تمثل الا حوالي 1 و3
% من اجمالي الصادرات العالمية وحوالي
3 و11 % من اجمالي صادرات الدول
النامية فقد وصلت هذه الصادرات الى
2 و5 % من اجمالي الصادرات العالمية و
8 و16 % من اجمالي صادرات الدول
النامية .⁽¹¹⁾

ب- جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا
الباسفيكية (APEC) :

وتتكون هذه المجموعة من 18
دولة على رأسها اليابان والصين واستراليا
والولايات المتحدة وكندا والمكسيك
ونيوزيلندة وكوريا الجنوبية ، ودول رابطة
الاسيان . وقد جاء انشاء هذا التجمع

المشتركة، ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية،
والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى،
ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الوسطى،
ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية،
كما عمدت دول أوروبا الشرقية، انذاك
الى انشاء منظمة " الكوميكون"، وفي
الوطن العربي تمت المصادقة على انشاء
السوق العربية المشتركة، وهناك بعض
الاتفاقيات الاقليمية في بعض البلدان
الافريقية، واخرى في جنوب وشرق آسيا،
وتم التعرف للبعض منها وسنحاول
التعرف بالبعض الاخر فيما يلي:

1- اهم تجارب التكامل الاقليمي

في آسيا

يمكن التمييز داخل آسيا، في اطار
المناطق التكاملية، بين منطقة آسيا
الوسطى ومنطقة جنوب شرق آسيا. ففي
وسط آسيا قامت منظمة التعاون الاقليمي
للتنمية بين ثلاث دول آسيوية هي: ايران،
باكستان، تركيا، وذلك عام 1964 بعد
استفادتها من مزايا التعاون الذي تحقق لها
في اطار حلف بغداد، فقررت الدول
المعنية ان تتولى هذه المنظمة جوانب
التعاون الاقتصادي لحلف " الستو" بعد
انسحاب العراق من حلف بغداد، سعياً
الى تكثيف التعاون فيما بينها. وتتميز
دول هذا الاقليم بأنها متجاورة وبينها قدر

كل من أوروبا وآسيا، ولذلك سيزداد
تأثيرها في الاقتصاد العالمي مع مرور
الوقت، وقد تنحصر المنافسة في اطار
هذه التكتلات، وهذا من شأنه ان يؤثر
بقوة على النظام الاقتصادي وفي حجم
المكاسب وشكل تكوينها.

ويتضح من العرض السابق
تكتلات الدول المتقدمة كيف انها تنمو
بسرعة وتهاافت تلك الدول للدخول فيها
وبأكبر نصيب، غير ان السؤال الاساس
للبحث ما زال مطروحاً فما هو دور هذا
التوجه العالمي نحو اقامة تكتلات اقتصادية
اقليمية على قيام تكتلات اقتصادية
اقليمية في الدول النامية؟ اليس من الاولى
بالدول النامية ان تعطي الاولوية لتلك
التكتلات بأعتبارها اقصر طريق الى التنمية
خصوصاً في عصر العولمة الاقتصادية؟
هذا ما ستحاول الباحثة من الاجابة عليه
في الخور التالي.

المحور الثالث: التكتلات الاقتصادية

في الدول النامية

سبق وان تمت الاشارة الى ان
التكتلات الاقتصادية لا تعتبر ظاهرة آنية،
بل ترجع الى بداية القرن العشرين،
وبشكل ادق بعد الحرب العالمية الثانية،
حيث قامت تكتلات اقتصادية في انحاء
مختلفة من العالم، مثل السوق الأوروبية

الى الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي، وهي نفسها الفكرة التي اتخذتها مختلف التكتلات الاقتصادية في شتى انحاء العالم كمبرر لتوجهها الجديد حول تكتل اقتصادي وذلك اعتماداً على ان الاقتصادات الوطنية في معظم الدول تعودت على اساليب مختلفة من الحماية والرعاية من طرف الدولة الوطنية، وجدت ان من الاولى بها ان تتدرب على المنافسة في اطار اقليمي قبل دخولها الاطار الدولي الذي يعتبر بطبيعة الحال اوسع من المجال الاقليمي، وذلك انطلاقاً من حقيقة باتت معروفة في عالم اليوم وهي ان الكل داخل، لا محالة في قوانين العولمة الاقتصادية، اما الان او في المستقبل القريب. هذا التكتل مثل تكتلاً للدول النامية في آسيا علاوة عن رابطة جنوب شرق آسيا "الاسيان" والتي سبق الحديث اليها باعتبارها مثلت اقتصاداً أكثر تطوراً.

2- اهم التجارب التكاملية في

امريكا اللاتينية

وفي هذا المجال يمكن الحديث عن رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية "النافتا"، والتي انشئت بموجب اتفاقية "مونتفيدو" عام 1961، وتألفت هذه المنظمة عند انشائها من الدول التالية:

من التوافق في النواحي السياسية والحضارية، وقد تجسد ذلك من خلال ابرام العديد من العقود والاتفاقيات بين هذه الدول، واقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، غير ان قيام الثورة الايرانية عام 1979، ثم نشوب حرب الخليج الاولى عام 1980 أديا الى تجميد اعمال المنظمة منذ ذلك الوقت، الى ان قامت الدول الاعضاء عام 1985 باعادة هيكلية المنظمة واحيائها تحت اسم "منظمة التعاون الاقتصادي".⁽¹⁴⁾

وتعد معاهدة ازمير هي الاساس القانوني لهذه المنظمة، وقد جرت عدة تعديلات على هذه المعاهدة عام 1990، وضيفت لها بروتوكولات عام 1991، وفي عام 1992 انضمت سبع دول جديدة الى الدول الثلاث المؤسسة ليصبح عدد اعضائها عشرة دول، وهذه الدول الجديدة هي:

افغانستان، وست دول آسيا الوسطى التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي، وهي: اذربيجان، واوزبكستان، وتركستان، وطاجاكستان، وكازاخستان، وقرقيزيا، ولا تختلف اهداف المنظمة الجديدة عن سابقتها، وان كانت قد منحت اهتماماً جديداً للبعد الدولي، فتضمنت اهدافها السعي

الارجنتين ، البرازيل ، المكسيك ، شيلي،
بيرو، اورغواي، بارغواي . ثم التحقت بها
كل من كولومبيا والاكوادور عام 1961،
ثم فنزويلا وبوليفيا عام 1967، وبذلك
تكون هذه المنظمة قد شملت المكسيك
وكل قارة امريكا اللاتينية الا الدول الثلاث
التي كانت مستعمرة "جويانا سابقاً". (15)
وكان هدف المنظمة هو تحرير التجارة
فيما بين اعضائها دون النص على ان يمتد
ذلك الى اتحاد كمركي او سوق مشتركة،
وهي في ذلك لا تختلف عن باقي
التجمعات الاخرى بين الدول النامية من
حيث تواضع اهدافها.

وعلى الرغم من تواضع الاهداف
فأنها تعرضت الى تباطؤ في تحقيق تلك
الاهداف مما ادى الى تعدد المحاولات
التصحيحية منذ عام 1974 ، وزاد
الشعور بعجز المعاهدة عن تحقيق تقدم
ملموس ، خصوصاً بعد فشل المفاوضات
الساعية لأصلاح المنظمة نتيجة تباين
الاراء حول مجالات ذلك الاصلاح .

كما انه وجدت في امريكا اللاتينية
منطقة تكامل ثابتة هي رابطة تكامل
امريكا اللاتينية ، والتي هي تطوير لرابطة "
النافتا" السابقة الذكر ، التي انشئت
بموجب معاهدة " مونتفيدو " الجديدة في
اب عام 1980 ، وكان الجديد في هذه

المعاهدة هو توسيع مجالات التعاون بين
دول الرابطة وتنمية تجارتها الخارجية وتقوية
مركزها الدولي . وتعتبر هذه الرابطة من
اكبر التجمعات الاقليمية في العالم
الثالث، من حيث المساحة والنتائج
القومي، الا ان ما يميز هذه المجموعة هو
التفاوت بين اعضائها ، فالدول الثلاث
الكبرى الارجنتين، والبرازيل، والمكسيك،
تمثل مساحتها 70% من مساحة الدول
الاعضاء الاحدى عشرة، وكذلك الحال
بالنسبة لعدد السكان، بينما كانت الدول
الاندية الخمس تمثل أقل من الربع وهو ما
ترك الدول الثلاث الباقية، الاوركواي،
والباركواي، وشيلي 7% من مساحة
الاقليم، و6% من عدد سكانه، وهذا
التفاوت الكبير في الامكانيات كان سبباً
رئيساً في فشل التجمع ، وهو ما دعا
الدول الاصغر في المجموعة الى انشاء تجمع
خاص بها، وهذه الدول الواقعة في منطقة
الانديز وهي: الاكوادور، شيلي، فنزويلا،
البيرو، كولومبيا، حيث اصدرت هذه
الدول ما عرف بأعلان "بوجوتا" في اب
عام 1966 ، الذي تضمن عزمها على
اقامة مشروعات بجهد مشترك ، واعدت
صيغة الاتفاقية هيئة تنمية اندية ، لتطوير
نظم متعددة الاطراف للبنية الاساسية
والتصنيع ، ثم اعدت مشروع اتفاقية اقامة

موريتانيا ، نيجيريا ، السنغال ، سيراليون ، توكو ، ⁽¹⁷⁾ بالإضافة الى دولتين علقنا عضويتهم . وقد سعى هذا التجمع الى تحقيق مجموعة اهداف تلخصت في تحقيق حرية انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات بين الدول الاعضاء ، والتنسيق بين هذه الدول في مجال السياسات الزراعية والمشروعات ذات العائد المشترك ، وفي مجال البحوث الزراعية والمائية والنقل والمواصلات والطاقة . ومع شمولية هذه الاهداف غير انه لم يتحقق منها الا القليل .

ب- الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا : وقد أنشئ هذا الاتحاد عام 1983 ، ودخل حيز التنفيذ في عام 1985 ، وضم كلاً من : بوروندي ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو ، غينيا الاستوائية ، الكابون ، ساوتومي ، برنسييت ، زائير . وقد كان هذا الاتحاد يهدف الى حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال والافراد ، وتطبيق ضرائب اقليمية موحدة ، وتنسيق التعريفات الكمركية ونظم الضرائب ، والنهوض بالسياسات الصناعية

تجمع تكاملي جزئي يضم هذه الدول ، وقد اقتره " لنافتا " بأعتباره لا يتعارض مع معاهدتها . وقد ابدت البيرو في بداية الامر اعتراضاً على سرعة الاجراءات المقترحة لتحرير التجارة ، وبعد عدولها عن ذلك دخلت الاتفاقية الموقعة في " بوجوتا " حيز التنفيذ عام 1969 . ⁽¹⁶⁾

وتعرضت الاتفاقية لعدة مشاكل في السنوات الاخيرة ، فقد كانت تعاني من تفاوت في السياسات الاقتصادية ، اضافة الى ما كان بين دولها من تباينات اقتصادية .

3- اهم التجارب التكاملية في

افريقيا

شهدت افريقيا مثل باقي قارات العالم نشاطات تكاملية اقليمية واسعة النطاق ، فلا يكاد يخلو مكان فيها من الدخول في محاولات تكاملية ، ولغرض توضيح ذلك سنستعرض بعضاً من تلك التجارب .

أ- التجمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا : انشئ هذا التجمع في 28/مايس / 1975 ، وقد ضم ثماني عشرة دولة هي : بنين ، بوركينا فاسو ، الرأس الاخضر ، ساحل العاج ، غانبا ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، النيجر ، ليبيريا ، مالي ،

العلاقات في كافة المجالات الاقتصادية والامنية والسياسية ، وقد عرفت السنوات التي تلت تأسيس الاتحاد تطوراً هاماً في مجالات العلاقات الاقتصادية ، الا ان الاتحاد المغربي منذ فترة واجهت عدة مشاكل منها ما هو اقتصادي ، مثل تفاقم ازمة المديونية ومشكلة البطالة التي بلغت في الجزائر 28% وفي المغرب 21% وفي تونس 16% اضافة الى الخلافات السياسية خصوصاً على القضية الجوهريّة في المنطقة والمتمثلة في مشكلة الصحراء المغربية .

هـ -السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا) :

يضم هذا التجمع 20 دولة تقع في شمال شرق وجنوب القارة الافريقية، وهو ثاني اكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية على مستوى القارة ، وقد بدأت الارهاصات الاولى لتكون هذا الاتحاد منذ عام 1966 ، الا انه لم يشهد تكوين مؤسسات تكاملية الا منذ انشاء منظمة التجارة التفضيلية عام 1981، حيث تم انشاء ثلاث مؤسسات لتنفيذ التكامل وتسهيل حركة التجارة بين الدول.

ويمكن ان نستخلص من هذا العرض لاهم التجارب في الدول النامية

والنقل . مع العلم ان هذا الاتحاد جاء على انقاض الاتحاد الكمركي والاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه عام 1964 بين الدول الخمس ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو ، الكامرون ، الكابون ، والذي فشل بعد عامين على انشاءه نتيجة ازيمات بينية .

ت - منظمة الابجاد : وهي معروفة بأسم الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر ، وقد انشئت عام 1986 ثم تحولت الى الهيئة الحكومية للتنمية فقط عام 1995 ، وتضم كلاً من : جيبوتي ، ارتيريا ، اثيوبيا ، غينيا ، اوغندا ، الصومال ، السودان ، تنزانيا ، ورنادا ، بروندي . ويقع مقرها الرسمي في جيبوتي ، وتهدف الى تنمية اقتصادات الدول الاعضاء بشكل عام . (18)

د. التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي :

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي في المغرب العربي منذ ستينات القرن الماضي ، الا ان طموح تلك الدول في تكون اتحاد اقتصادي خاص بها لم يتجسد الا في عام 1989 في مدينة مراكش ، وتمثلت اهداف الاتحاد في توثيق

والتي قد يطلق عليها البعض التكتلات الاقتصادية غير الناجحة ، كونها ما زالت ضعيفة وتحتاج الى مزيد من العمل والتنسيق ، علماً أن البعض منها تلاشى واختفى وهو ما يزال في طور النشأة . قياساً لتطور وتكامل العديد من التكتلات في العالم المتقدم ، وربما يعود عدم نجاح معظم التكتلات في بلدان العالم الثالث وخصوصاً في افريقيا ، على الرغم من كونها مخرجاً شبه متفق عليه من التخلف الى التنمية ، ورغم وجاهة دوافعها لاسباب كثيرة لعل من اهمها غياب الاليات السليمة والفعالة والسياسات الرشيدة، والادارة الدافعة اضافة الى الظروف الاقتصادية والهيكلية الاقتصادية الضعيفة التي تتميز بها معظم تلك الدول، الا ان الفشل بأي حال من الاحوال لايمكن ان يقضي على محاولات تكاملية جديدة او تصحيح بعض المحاولات القديمة ، باعتبار ان العيب ليس في فكرة التكامل نفسها ، وانما في الظروف والاليات التي اتبعت في الوصول اليها .

ان نجاح التجارب التكاملية في الدول المتقدمة ، والتي سبق وان تطرقنا اليها ، يشكل محفزاً اساسياً للدول النامية لتحذو حذوها في اقامة فضاءات تكاملية على مستوى من القدرة والتنافس يخولها البقاء

في عصر لا حياة فيه للضعفاء ، فأذا كانت الدول المتقدمة تسعى للدخول في تكتلات اقتصادية كبرى ، فأن من الاولى بالدول النامية ان تحرص على الدخول في اكبر قدر من التكتلات الاقتصادية ، ان لم يكن من باب الانتفاع من مزايا التكتلات ، فعلى الاقل من باب الحفاظ على النفس في مواجهة غيرها من الدول المتقدمة والتي تتخذ من تكتلاتها مجاًلاً للمنافسة مع غيرها مستندة الى ما توفره لها اتفاقيات من نوع الجات مثلاً ، من حماية قانونية في حال اتخاذ أي اجراءات حمائية ضدها . لا سيما وان معظم اقتصادات الدول النامية ما زالت في مرحلة النمو الاولى وتحتاج الى حماية وتدريب على المنافسة العالمية وهذا لا يمكن ان يتم الا في اطار ضيق هو الاطار الاقليمي مقارنة بالاطار العالمي المفتوح . اضافة الى ذلك فأن التحديات التي تواجه الدول النامية منذ عهد الاستقلال تدفعها ، مثلها في ذلك مثل باقي التنظيمات الاقتصادية الاخرى ، الى تحقيق مستويات ملحوظة من التكامل . ويمكن ايجاز بعض تلك التحديات في الاتي : (20)

- 1- تنوع قاعدة الانتاج : حيث ما زالت العديد من الدول النامية تعتمد على انتاج الموارد الأولية

وتخفيض حالة الفقر ، مما يتعين عليها تحقيق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ليصل على مستوى 5% على اقل تقدير سنوياً ، الامر الذي يتطلب تحقيق معدلات للاستثمار تفوق في المتوسط 30% من اجمالي الناتج المحلي ، وهذا ما يتطلب بذل جهود كبيرة في هذا المجال .

واذا كان ما سبق مثل تحديات داخلية تواجهها الدول النامية فأن هناك تحديات خارجية لا تقل اهمية عنها لعل من اهمها تحدي العولمة الاقتصادية وما صاحبها من تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتي باتت سمة العصر ولا مجال في ظلها من تجزئة الجهود والدول الصغيرة المنفردة .

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول الى جملة نتائج ، لعل البعض منها عام وشبه متفق عليه في الدراسات الاقتصادية الا ان ذكرها جاء من باب التأكيد على اهميتها ، وبناءً على تلك النتائج يمكن طرح مجموعة من التوصيات من اجل الوصول الى افضل النتائج .

والتجارة الخارجية ، وما زالت تعتمد على المساعدات الخارجية، وقد أثقل هذا الوضع كاهلها بالديون الخارجية .

2- تضيق الفجوة في نمط توزيع الدخل : حيث تعاني الدول النامية من درجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل وفي فرص الحصول على الموارد ، حيث نسبة الفقر في العديد من هذه الدول مرتفعة من عدد السكان ، كما ان متوسط دخل الفرد فيها يسجل مستويات منخفضة جداً ، ويفتقر كثير من سكانها الى العناية الصحية والتعليم واساسيات الخدمة .

3- تحقيق السلام الاجتماعي : حيث تعاني العديد من الدول النامية تفشي النزاعات والصراعات الاهلية والتي تمثل تهديداً مباشراً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

4- زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي : حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق الاهداف الاقتصادية

السياسية والمتمثلة في الخلافات

وعدم الاستقرار السياسي .

4- ان ما تتمتع به العديد من

الدول النامية من موارد طبيعية

متنوعة والموقع الجغرافي

الاستراتيجي يمثل فرصة لنجاح

تجارب تكاملية بين العديد منها.

5- ان التطورات التي تجري في العالم

المتقدم السياسية منها والاقتصادية

من شأنها ان تشكل محفزاً للدول

النامية للقيام بأنشاء تكتلات

اقتصادية اقليمية تخدم مصالحها

وتمكنها من مواجهة عالم اليوم

الذي هو عالم التكتلات

الاقتصادية الكبرى .

التوصيات :

بناءً على النتائج السابقة يمكن ان نقدم

التوصيات الاتية :

1- لنجاح التكتلات الاقتصادية

في الدول النامية يمكن الركون

الى المنهج الوظيفي وبالتالي

التركيز على المسائل السهلة التي

لا توجد فيها خلافات كبيرة

بين الاعضاء .

2- لا بد من العمل على نبذ

الخلافات الناشئة بين الدول

النامية ، وعليها اتخاذ خطوات

1- ان التكامل الاقتصادي اصبح

اليوم وسيلة متفقاً عليها من قبل

المهتمين بموضوع التنمية ،

باعتبارها الوسيلة الاكثر ضماناً

للوصول الى مستويات معتبرة

من التنمية الاقتصادية ، وزيادة

رفاهية الشعوب مهما اختلفت

الطرق والاساليب والمفاهيم

المستخدمة والمعبرة عن هذه

الوسيلة .

2- بناءً على ما اثبتته بعض

التجارب التكاملية الناجحة ،

فأن المنهج الوظيفي ، الذي

يبدأ بالاسهل وصولاً الى ما هو

اصعب ، يعتبر المنهج الاصلح

للدول النامية ، كونها يجعلها

تقتنع وتعايش مزايا التكامل

الاقتصادي وبالتالي يصبح

مطلباً ضرورياً وليس مسالة

مفروضة من بعض الاطراف .

3- ان من اهم الاسباب التي ادت

الى فشل العديد من التجارب

التكاملية في الدول النامية ،

اضافة الى الاسباب المتعلقة

بتخلف البنى التحتية التي يقوم

عليها التكامل ، هي العوامل

الاقتصادية ، ان لم يكن سعياً وراء
مزايا هذه التكتلات ، فليكن خوفاً
من المضار التي قد تتعرض لها
اقتصادات هذه الدول بعملها المنفرد
في جو يتميز بالعمل الجماعي لكل
الفاعلين الدوليين .

Absract

The political and economic developments taking place in the advanced world will motivate developing countries to establish economic and regional blocs in order to serve its interests and enable itself to confront today's world which is a world of major economic blocs .The economic integration today has means agreed upon and most guaranteed by those interested in the subject of development to reach to considerable levels of economic development, and increase the welfare of the population no matter different are the methods, techniques and concepts used to express these means.

Building economic blocs among developing countries to keep pace with the spirit of the age requires the development of human resources, formation of skills, reducing the dependence on foreign aid, working to discard conflicts arising among developing countries, and taking serious steps toward building democratic institutions in order to achieve political stability and maintain gains.

جادة نحو بناء المؤسسات
الديمقراطية ، بأعتبارها الطريق
السليم للوصول الى الاستقرار
السياسي وصيانة المكاسب .

3- وبناءً على ما سبق ومن اجل

بناء تكتلات اقتصادية بين

الدول النامية تستطيع ان

تواكب روح العصر فأن الامر

يتطلب ان تأخذ بنظر

الاعتبار الاولويات التالية :

أ- الارتقاء بنظم الحكم لحل
النزاعات .

ب- تنمية الموارد البشرية وتكوين
المهارات .

ج- زيادة تنافسية اقتصاداتها وتنويع
قواعدها الانتاجية .

د- التقليل من درجة الاعتماد على
المساعدات الخارجية .

هـ -اتخاذ الاجراءات اللازمة
لتحسين المناخ الاستثماري .

و-التركيز على القواعد الصناعية
البسيطة لما لها من أهمية خصوصية
بالنسبة للتكتلات الاقتصادية حديثة
النشأة .

أخيراً فأن تنامي ظاهرة التكتلات
الاقتصادية عالمياً يحتم على الدول
النامية السعي في بناء تكتلاتها

- المصادر :
- 1- عبد القادر الغفوري ، العولمة والجات
التحديات والفرص ، مكتبة مدبولي ،
القاهرة ، 2000 ، ص 13 .
- 2- حميد الجميلي ، " مستقبل الامن
الاقتصادي العربي في ضوء تحولات
القرن العشرين " ، مجلة شؤون عربية ،
العدد 100 ، ديسمبر 1999 ،
ص 102 .
- 3- منير الحمش ، " النظام الاقليمي العربي
والتحديات الاقتصادية " ، مجلة
المستقبل العربي ، العدد 252 ، فبراير
2000 ، ص 42 .
- 4- انظر تقرير الاستثمار في العالم ، مؤتمر
التجارة والتنمية للامم المتحدة ، عام
1995 و 1996 ولغاية 2008 على
التوالي .
- 5- عبد القادر الغفوري ، المصدر السابق ،
ص 14 .
- 6- اسماعيل صبري عبد الله ، " الكوكبة ..
الرأسمالية العالمية في مرحلة الامبريالية "
، مجلة المستقبل العربي ، العدد 222
اغسطس 1998 ، ص 15 .
- 7- اسامة المجذوب ، الجات ومصر
والبلدان العربية .. من هافانا الى مراكش
، الدار المصرية اللبنانية ، 1997 ،
ص 21 .
- 8- مجذاب بدر ومحي الدين حسين ،
المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها
على اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط ،
طرابلس ، ليبيا ، 1998 ، ص 156 -
157 .
- 9- عبد المطلب عبد الحميد ، النظام
الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه
المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر ،
- مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 ،
ص 120-121 .
- 10- المصدر نفسه ، ص 129 .
- 11- مجذاب بدر ومحي الدين حسين ،
المصدر السابق ، ص 166
- 12- اسامة المجذوب ، المصدر السابق ،
ص 22 .
- 13- عبد المطلب عبد الحميد ، المصدر
السابق ، ص 137 .
- 14- محمد محمود الامام ، التكامل الاقليمي
بين النظرية والتطبيق ، معهد البحوث
والدراسات العربية ، القاهرة ، 2000 ،
ص 329 - 332 .
- 15- فرنسيس جبرو نيلام ، الاقتصاد الدولي ،
ترجمة محمد عزيز ، جامعة قارونوس ،
ليبيا ، 1991 ، ص 228 .
- 16- محمد محمود الامام ، المصدر السابق ،
ص 393 .
- (*) انسحبت موريتانيا من هذا التجمع .
- 17- عبد المطلب عبد الحميد ، السوق
الاfrيقية المشتركة والاتحاد الاfrريقي ،
مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2004 ،
ص 60 .
- 18- احمد حجاج ، الاتحاد الاfrريقي
ومستقبل القارة الاfrيقية ، مركز البحوث
الاfrيقية ، القاهرة ، 2001 ، ص 92 .
- 19- عبد المطلب عبد الحميد ، التحديات
المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،
عربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2003 ،
ص 53 - 54 .